بسم الله الرحمن الرحيم

التنمية بالدين

إعداد

د. مصطفى حلوه

١٢٦ -

بسم الله الرحمن الرحيم

التنمية بالدين

تقديـــــم

إن موضوع التنمية الإقتصادية أحد فروع علم الإقتصاد المعاصرة حيث ظهر هذا العلم لمواجهة ظاهرة التخلف الإقتصادى وتعمقها وقصرها على تجمعات سكانية ملونة أو هى سمراء فى الغالب فى النصف الأسفل من الكرة الأرضية والذى كان مرتعا للإستعمار والتبعية بكافة أنواعها كما أدى الى تخلف هذه التجمعات وأصبحت مرتعا خصبا لكافة الأمراض البشرية ، ولقد أقلقت هذه الأوضاع المتدنية تلك التجمعات بعد إفاقتها من الإستعمار العسكرى وبدأت تبحث عن المخرج الذى تمثل فى ضرورة عملية التنمية الإقتصادية لإنتشالها من ترديها هذا ، وبدآت فى القيام بهذه العملية آملة فى اللحاق بركب الناجين ، هروبا من مستنقعات التخلف .

وبالتالى يناقش البحث عملية التنمية فى البحث الأكاديمى ومتطلباتها من حيث التمويل اللازم فى صورة دفعة أو دفعات قوية تنتشل تلك البلدان من الهاوية الإقتصادية إلى طريق النمو الذاتى وما تطلبته هذه العملية من ضرورة الإعتماد على التمويل الداخلى والخارجى على وجه الخصوص .

ويتعرض البحث للتجربة المصرية حيث يتابع موضوع التمويل الداخلى والخارجى لعملية التنمية الإقتصادية ومنابعة تطورات أحجام هذا التمويل الذى تتمثل بصورة أساسية فى قروض داخلية وخارجية ومن ثم تتبع وتقييم حجم هذه والديون بمجموعة من المقاييس أو المؤشرات التى تبين أثر هذه الديون على إنتاجية الإقتصاد المصرى ، وهل إستطاعت أن تعالج الإختلالات البنيانية الداخلية والخارجية كهدف نهائى من عملية التنمية الإقتصادية، وهل إستطاعت أن ترفع مستوى معيشة السكان وهو هدف معالجة التنمية الإقتصادية للإختلالات البنيانية ، وبالتالى تأثيرها على مستوى كفاءة الإقتصاد المصرى متمثلة فى مستوى الأداء

فى السير نحو الإعتماد على الذات والخروج من هاوية التبعيات المختلفة للعالم الخارجى ، وهل إستطعنا الخروج من مستنقعات التخلف وأمراضه المزمنة .

ويتعرض البحث إلى إستعراض تجارب بعض الدول التى سارت فى طريق التنمية الإقتصادية معتمدة على الديون الخارجية فى الغالب وهل إستطاعت إن تنجو بنفسها من مخالب التخلف والتبعية ، وإذا لم تكن قد إستطاعت ذلك فماذا فعلت في مواجهة أزمتها .ويناقش البحث في النهاية وسائل العلاج والخلاص من مستنقع الديون الداخلية والخارجية المصرية ، ونوعية القرارات المطلوب إتخاذها فى هذا السبيل .

ان قضية التنمية الاقتصادية ، وخاصة تنمية البلدان المختلفة ستظل لها الاولوية في الفكر الاقتصادى والعلاقات الاقتصادية الدولية ، وفي سوق الدائنين والمدينين الدولى سواء داخل المنظمات الدولية او الثنائية ، او المنتديات المختلفة التى ترتبط بهذا السوق .

ويتسع سوق الدائنين والمدينين للصراع والمساومات بين الاغنياء او الدول الغنية كطرف قوى ، والفقراء ،المتخلفين كطرف ضعيف ، هؤلاء يعرضون فائض انتاجهم من مختلف البضائع بغرض تصريفها لضمان انتظام ونمو الجهاز الانتاجى لديهم والآخرين يتلهفون في الحصول عليها سواء لسد حاجات السكان من الغذاء والكساء او كمحاولة لانشاء اجهزة انتاجية لديهم ، او لاستمرار دوران تلك الاجهزة. ويدور الصراع والمساومات داخل هذا السوق للحصول على اقصى ربح من جانب الدول الغنية ، والوصول الى أقل تكلفة وعبء وأفضل شروط من جانب الدول الفقيرة ، وغالبا ما تنتهى هذة المساومات أو الصراع بأن يفرض الجانب القوى معظم شروطه على الجانب الضعيف.

ومن جانب الدول المتخلفه فإنها ظلت الى فترة طويله منتجة للمواد الخام وبطريقة بدائية ، ومعتمدة عليها فى التجارة الخارجية للحصول على بعض احتياجاتها من الدول الغنية، الا أنها تحت ضغط ظروف الاستقلال الوطنى ، ومواجهة صادراتها من المواد الخام بتدهور معدل التبادل الدولى ضدها، ومنافسة الدول الكبرى فى انتاج معظم تلك الموارد أو بدائلها مما ألحق باقتصاديات تلك الدول الفقيرة أبلغ الخسائر حيث تدهور ميزان التجارة

الخارجية ومستوى الدخل والمعيشة فى الداخل بسبب تدهور مستوى الدخل والتشغيل بها.

وتحت ضغط تلك الظروف وكثير غيرها اندفعت الدول الفقيرة أو المتخلفة للبحث عن الخلاص، وكان الخلاص يتمثل فى إتباع أسلوب التنمية الاقتصادية، حتى يمكنها علاج مظاهر التخلف ومحاولة اللحاق بالدول المتقدمة، وظهرت فى تلك الظروف العديد من نظريات التنمية ووسائلها وأساليبها ، وقد ظهرت معظم هذه النظريات فى الدول الرأسمالية وبعض منها فى الدول الاشتراكية، والقليل الاقل فى بعض الدول المتخلفة .

ولقد قامت معظم الدول المتخلفة باتباع أسلوب التنمية الذى ينسجم مع النظرية الاقتصادية التى تأخذ بها والتى تتلائم مع الكتلة الاقتصادية الدولية التى تتعامل معها وتقدم لها مانحتاجه من رؤوس أموال وخبره فنية ومستوى فنى أنتاجى معين.

وأيا كان الاسلوب الانمائى الذى اخذت به الدول المتخلفة ، فأن عملية التنمية الاقتصادية وهى تهدف الى نقل البلاد المتخلفة من مراحل التخلف الى صفوف الدول المتقدمة، وبالتالى رفع المستوى الحضارى والمعيشة لسكانها فانها لابد أن تعالج مظاهر التخلف وتقضى على عقبات التنمية وتقوم بعمليه أنمائية سليمة.

التخلف والتنمية

وتتجلى مظاهر التخلف فى عدم كفاية رؤوس الاموال الانتاجية مع تخلف أساليب ووسائل الانتاج، مما يؤدى الى عدم مرونه الجهاز الانتاجى فلا يستجيب لأى زيادة فى الطلب أو زيادة الانتاج ومن ثم زيادة الدخل ومستوى المعيشة.

وتتضح تلك الحالة فى الظروف المصرية حيث محدودية المساحة الزراعية وعدم زيادتها وبالتالى زيادة الانتاج لمواجهة الزيادة فى الطلب، أى محدودية التوسع الافقى، وكذلك محدودية امكانية التوسع الرأسى والذى يرجع الى تخلف أساليب وسائل الانتاج، حيث البطء الشديد فى عملية تحديث الزراعة المصرية والذى يرجع الى عدم كفاية رؤوس الاموال وانخفاض مستواها الفنى كثيرا.

بالاضافة الى ذلك فإن قطاع الصناعه المصرى يعانى من محدودية حجمه وانخفاض مستوى الانتاجية فيه لانخفاض المستوى الفنى واعتماده على العالم الخارجى فى الحصول على كثير من مستلزمات الانتاج والمواد الخام وقطع الغيار.

كما تعانى البلدان المتخلفة مما يعرف بشيوع ظاهرة البطاله البنيانيه ، والتى ترجع الى وفرة عنصر العمل غير الماهر بالقياس الى عناصر الانتاج الاخرى وخاصة رأس المال ، والتنظيم.

وفى مصر تظهر هذه الصوره فى الزراعة المصرية واضحة اذ تزايد الايدى العامله الجديدة الى المساحة الزراعية المحدودة بالاضافة الى إمتداد تلك البطالة البنيانية الى قطاعات الخدمات المصرية ، الذى أصبح يكتظ باعداد متزايده من العماله الجديدة النازحة من القطاع الزراعى حيث الاختلال واضح فى هذين القطاعين بين العمل ورأس المال.

كما يلاحظ أن معظم البلاد المتخلفة فى حالة تبعيه اقتصادية دائمة للعالم المتقدم ، بسبب اعتمادها على تصدير المواد الاولية ، وخاصة مادة واحدة ، ويتوقف مستوى الانتاج والدخل والمعيشة على حالة هذه المادة فى الاسواق العالمية وخاصة أن الطلب على المواد الاولية فى الاسواق الدولية يتجه الى التراخى بالاضافة الى تدهور معدل التبادل الدولى ضد المواد الاولية والذى يرجع الى ارتفاع أسعار السلع الصناعية بالقياس الى أسعار المواد الاولية ، كما تعتمد البلاد المتخلفة على العالم الخارجى فى أنسياب رؤوس الاموال الاجنبية والسلع والالات والمعدات وقطع الغيار ومستلزمات الانتاج .

ومصر تعتمد على العالم الخارجى فى تصدير المواد الخام كالقطن والبترول بصورة أساسية والسياحة الخارجية ، وخدمة قناة السويس للمرور الدولى ، ويتوقف قطاع الصناعة المصرى الذى أخذ بسياسة احلال الواردات على العالم الخارجى فى أنسياب المواد الخام ومستلزمات الانتاج وقطع الغيار والالات والمعدات والسلع الغذائية على العالم الخارجى ، كما تعتمد عليه ايضا فى أنسياب رؤوس الاموال المختلفة بأحجام متعاظمة للقيام بعملية التنمية الاقتصادية.

ويلاحظ أن محصلة تلك الظروف التى تعيشها الدول المتخلفة هو أنخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقى وبالتالى أنخفاض مستوى المعيشة ، وذلك بالقياس الى الدول المتقدمة ويترتب على أنخفاض متوسط الدخل الفردى الحقيقى . ظهور ما يعرف بالحلقات المفرغه للفقر ، حيث يترتب على أنخفاض متوسط دخل الفرد أنخفاض من معدل الادخار وبالتالى الاستثمار . فانخفاض متوسط الانتاج بانخفاض متوسط الدخل الفردى الحقيقى وهكذا بالنسبه لكافة الحلقات، اذ تمثل العقبه الواحده داخل الحلقه سببا ونتيجة فى ذات الوقت ، حيث أن أنخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقى سيؤدى الى انخفاض مستوى الصحة الذى يؤدى الى انخفاض مستوى الانتاجية و انخفاض مستوى الدخل الفرد الحقيقى وهكذا.

ويزخر الادب الاقتصادى المعاصر بعدة تعاريف لمفهوم التنمية الاقتصادية الا أن اهمها هو ذلك الذى يعرف التنمية الاقتصادية بأنها تتمثل فى إحداث تغير بنيانى يكون من شأنه تحقيق زيادة سريعة ودائمة فى الدخل الفردى الحقيقى عبر فترة ممتدة من الزمن، ويعنى هذا التغير البيانى هو إحداث تغيير جذرى فى النسب والعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية داخل الاقتصاد القومى .

ويعانى الاقتصاد المصرى من اختلالات كثيرة فى البنيان الاقتصادى حيث يحتل قطاع الزراعة أهمية كبيرة فى الدخل وعدد المشتغلين ، ،كذلك قطاعات الخدمات العامه على حساب قطاع الصناعة المصرى كذلك تراجع نسبة الاجور الى عوائد حقوق التملك أى تدهور نسبة الاجور الى أجمالى الدخل أو الناتج المحلى. وكذلك اعتماد التجارة الخارجية على عدد محدود من المواد الخام ، واستمرار العجز فى ميزان المدفوعات وزيادة كمية الاصدار النقدى وعدم ملائمته للزيادة فى عرض السلع والخدمات ، والإختلال بين معدل نمو الإستهلاك العام ومعدل نمو الدخل ومعدل نمو الإستهلاك الخاص ، الى غير ذلك من الإختلالات البنيانية التى يزخر بها الاقتصاد المصرى وخصوصا فى السنوات العشر الاخيرة.

وللقضاء على هذا الاختلال البيانى يتطلب القيام بعملية تنموية حاده والتى تحتاج الى ما يعرف بالدفعة القوية ، والتى هى عبارة عن ضرورة توفر حد أدنى من الموارد يختلف

حجمه بحجم العقبات التى تواجهها عملية التنمية الاقتصادية ويعنى هذا الحد الادنى من الموارد الذى يجب تكريسه لهذه العملية ، هو توفر مقدار أو أحجام من رؤوس الاموال فى صورة اجهزة ومعدات وآلات وإنشاءات وكل ما يلزم عملية التنمية للقيام بمهمتها .

ولكن حتى تتمكن تلك الدفعة القوية من الاستثمارات من إفتكاك الاقتصاد المتخلف من برائين الركود والتخلف وذلك باجراء تغيرات بنيانية يجب أن يتم ذلك وفقا لاستراتيجية ملائمة ، وتعنى الاستراتيجية الاسلوب الذى تتبعة السلطات فى تحريك أو تنفيذ عملية التنمية الاقتصادية .

ويزخر الفكر الاقتصادى بالعديد من الاستراتيجيات للنمو المتوازن ، وهى تعنى إنشاء جبهة عريضة متزامنة من صناعات السلع الاستهلاكية للسوق الداخلى هذا هو جوهر فكرتها ، وذلك للقضاء على عقبة ضيق نطاق السوق أى انخفاض الطلب الداخلى ، مما يقف عقبة فى سبيل احداث التغيرات البنيانية المطلوبة .

وهناك ما يعرف بنظرية النمو غير المتوازن وتعنى أن توجه الدفعة القوية من الاستثمارات الى بعض الخطط مما سيؤدي إلى الحض على الإستثمارات فى القطاعات الأخرى فهناك طريقان لهذه الدفعة ، طريق دفع الإستثمارات فى مرافق رأس المال الإجتماعى وهى مشروعات البنية الأساسية ، وسيدفع الفائض فى إنتاجية هذا القطاع إلى الحض على الإستثمار فى قطاع الإنتاج السلعى ، حيث يكون قد تهيأ لتلك المشوعات فائض من حيث خدمات البنية الأساسية من مرافق وطرق وكهرباء ومصادر مياه وطاقة أخرى وخدمات تعليمية وصحية إلي غير ذلك من مرافق البنية الأساسية .

والطريق الآخر لهذه الدفعة القوية من الإستثمارات هى إقامة مشروعات الإنتاج المباشر ، وهذه سوف تحض على الإستثمار فى مشروعات البنية الأساسية عن طريق الضغط من السكان على السلطات لقيامها بإنشاء رأس المال الإجتماعى .

ولكن فى ظل هذه الإستراتيجية ، أى إستراتيجية النمو غير المتوازن ، فإن إختيار أى المشروعات يتوقف على ماله من قوة دفع الى الأمام أو الفع الى الخلف أى قدرة المشروعات على الحض على الإستثمار فى مشروعات صناعية تسبقه أو مشروعات تتوقف على إنتاجه .

ولقد تبنت هذه الإستراتيجيات جميعاً مبدأ واحداً وهو أن الصناعة هى جوهر عملية التنمية الإقتصادية سواء إستخدمنا استراتيجية النمو المتوازن أو النمو غير المتوازن ، بإعتبار أن الصناعة هى القادرة على إحداث التغيرات البنيانية المطلوبة ، مثل زيادة الأهمية النسبية لمساهمة قطاع الصناعة فى توليد الدخل والناتج المحلى ، وكذلك فى عدد المشتغلين فى هذا القطاع الى جملة الدخل أو المشتغلين فى الإقتصاد الوطنى والقضاء أو تخفيف العجز فى ميزان المدفوعات ، ومن ثم القضاء على مظاهر التبعية الإقتصادية للعالم الخارجى الأخرى .

ولقد رأى الكثير من رجالات الإقتصاد والمعاصرين أنه لا يمكن أن تقوم عملية تنمية للقضاء على معالم التخلف ونقل الإقتصاد الوطنى الى عتبات النمو الحقيقى والقضاء على الإحتلالات النيانية وعدم توفر رؤوس الأموال الإنتاجية وتخلفها والتبعية الإقتصادية للخارج ، وإعداد دفعة الإستثمارات قوية فى ظل إستزاتيجية ملائمة ، لايمكن أن تتم إلا فى ظل التخطيط الشامل ، وعدم ترك الحرية لعوامل العرض والطلب أى الى ميكانيكية السوق وقوى العرض والطلب .

ولقد أخذت مصر بأسلوب التنمية الإقتصادية وبالتخطيط الشامل خلال فترة معينة متبنية إستراتيجية النمو المتوازن ، فى قطاعات صناعة الإستهلاك وذلك بغرض إحلال الواردات ، أي أن القصد هو أن تقوم مصر بالقيام بالصناعات الإستهلاكية التى كانت تقوم بإستيرادها من العالم الخارجى ، أى تحل الصناعات الوطنية محل المصنوعات الأجنبية ، وهى ماتعرف بالفترة الصناعية من الإبرة الى الصاروخ .

ولقد إستمرت هذه السياسة وأمضت مصر فيها فى الفترة التالية وهى سياسة الإنفتاح الإقتصادى حيث فتح الباب على مصراعيه للصناعات الإستهلاكية الترفيهية والكمالية .. وهى أيضاً صناعات إستهلاك الهدف منها احلال الواردات .

التنميـــــة بالديـــن :

ولكن كيف يتم تكوين هذا الحجم من رأس المال اللازم لعملية التنمية الإقتصادية بالحجم الذى تتطلبه عملية الدفعة القوية ؟!

لم يخلو الفكر الإقتصادى من الحديث عن العديد من المصادر الداخلية ابتداءً من فائض المزانية أو الضرائب أو القروض الداخلية أو الإصدار النقدى الجديد أى إتباع سياسات عجز الميزانية أو الإدخار وغيرها من الوسائل الداخلية لتمويل التنمية ، أما عن الوسائل الخارجية لتمويل التنمية والتى تتمثل فى إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة والعامة ، والإقتراض من المؤسسات الدولية الأجنبية ، أو فوائض ميزان المدفوعات المحلى إن وجد هذا الفائض ، والمعونات أو الهبات الأخرى .

مع العلم أن الفكر الإقتصادى فى البلدان المتخلفة كان يبدى تحفظاً وقلقاً بالغاً من الإلتجاء الى المصادر الخارجية وخاصة الإقتراض من الدول الكبرى خوفاً مما يغلفها بشروط سياسية أو ضغوط أجنبية أو عوده الى مايعرف بالتبعية الإقتصادية الأجنبية وخاصة للكتل أو الدول صاحبة القروض أو المعونات الإقتصادية ، مع تيقن هذا الفكر الى عدم إمكانية القيام بعملية تنمية لأى دولة متخلفة دون الحاجة الى رؤوس الأموال الأجنبية ، وهذا يرجع الى ضرورة وجود مكون أجنبى لأى إستثمار ، حيث لا تتوافر الأجهزة والمعدات والآلات الضرورية لعملية التنمية إلا فى الدول المتقدمة .

ولمصر تجربة قاسية مع الإقتراض من العالم الخارجى ، فى أيام الخديوى إسماعيل حيث تكون صندوق الدين ليرهن نصف الأرض الزراعية لضمان وفاء مصر بديونها وخاصة لإنجلترا وفرنسا وتم إحتلال مصر وإستعمارها من جراء هذا الدين .

الديـــن الداخلـــى :

وقد لجأت مصر وهى فى بداية طزيقها للتنمية الإقتصادية منذ الخطة الخمسية الأولى ٥٩/٦٠ - ٦٤/٦٥ الى كل وسائل الإقراض الداخلى والخارجى على حد سواء وذلك يرجع الى عجز مواردها الذاتية لتغطية كل متطلبات الخطة من الإستثمارات سواء من كافة المصادر الداخلية وكل المصادر الخارجية ، ويعتبر هذا الإقتراض ديوناً على الخزانة المصرية يترتب عليه التزامات معينة فى صورة سداد هذا الدين فى المواعيد المحددة لكل منها بالإضافة الى فوائد هذا الدين ، وهى غالباً فى صورة أقساط تسمى بأقساط خدمة الدين ، وهى عبارة عن الجزء الذى يعبر عن قسط سنوى من أصل الدين بالإضافة الى الفوائد على الدين نفسه ، وتشمل مصادر الدين الداخلى المصرى على :

١ - الإدخار الإختيارى ويتمثل فى حصيلة شهادات إستثمار ، وحصيلة صندوق توفير البريد والسندات الحكومية ، كسندات التنمية ، والجهاد ، والإسكان .
٢ - فائض أموال هيئة التأمين والمعاشات وهيئة التأمينات الإجتماعية .
٣ - الإقتراض من الجاز المصرفى ويقصد به الإقتراض من البنك المركزي فى مقابل أذون ومستندات الخزانة .

ويوضح الجدول التالى تطور حجم الدين العام الداخلى على الحكومة المصرية

الدين العام الداخلى لمصر من سنة ١٩٧٤

بالمليون جنيه

السنوات	١٩٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	١٩٧٩
رصيد الدين	٤٥٩٤	١٩٣	٥٩١١	٦٧٦٦	٨٦٨٩	١١.٤٢
السنوات	٨١/٨٠.	٨٢/٨١	٨٣	٨٤	٨٥	
رصيد الدين	١٣٤٨٣	١٨٥٢٩	١٩٦٦٧	٢٤٣٤٥	٢٩١٨.	

ويتضح من ذلك تزايد حجم الدين الداخلى فى السنوات العشر الأخيرة بمعدلات كبيرة وصلت الى ٦٣٥٪ أى أكثر من ستة أضعاف ، وبمقارنة حجم الديون الداخلية الى قيمة الناتج المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج نجده تجاوز ١٠٠٪ فى كثير من السنوات .

ويهمنا فى الواقع من مصادر هذا الدين التمويل عن طريق الجهاز المصرفى - أى البنك المركزى فى صورة إصدار نقود جديدة ، والبنوك التجارية فى صورة خلق إئتمان - أى نقود الودائع ، أو خلق نقود أئتمانية جديدة ، وهذا مايعنى طرح كميات متزايدة من النقود بدون رصيد ذهبى أو عملات قابلة للصرف بالذهب ، أو قابلة للصرف بالسلع فوراً ،أو حجم يتساوى مع الزيادة فى الناتج ، أى نقود جديدة ، تتزاحم مع السلع والخدمات فى الأسواق ، وتأخذ السلع أخذاً من أفواه بقية السكان أو أصحاب النقود القديمة التى توجد فى التعامل ، حيث هذه النقود الجديدة الى زيادة كمية النقود فى التداول ، ومن زيادة حجم القوة الشرائية ، أو الطلب وبالتالى رفع مستوى الأسعار ، وإنخفاض القوة الشرائية للنقود ، أى سلب قوة شرائية حقيقية من أيدى الأفراد والسكان لصالح من أصدر هذه النقود دون أن يعمل على زيادة السلع والخدمات فى المجتمع ، وهو البنك المركزى المصرى والبنوك العامة والخاصة ؟....

ويبين من الجدول التالى حجم الإقتراض من البنك المركزى ، والبنوك التجارية :

المصدر : وزارة التخطيط - الإقتصاد المصرى فى عشر سنوات ، ومتابعة الخطة الإقتصادية والإجتماعية أعداد مختلفة .

الإقتراض الحكومى من الجهاز المصرفى المصرى
فى ١٩٧٣ - ١٩٨٥

	١٩٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	١٩٧٩
أذون وسندات الخزانة	١٠٥٢	١٦١٣	١٧٦٤	٢٠٨٧	٢٧٠٤	٣٩٢٨
إئتمان الجهاز المصرفى	٨٧٩	١٣٢٧	١٥٥٣	١٦٣٨	١٩٦٥	٣٨٥٨
المجموع	١٩٣١	٢٩٤٠	٣٣١٧	٣٧٢٥	٤٩٦٩	٧٧٨٦
المجموع/الدين	٤٢٪	٥٦ر٦٪	٥٦ر١٪	٥٥ر١٪	٥٧ر٢٪	٧٠ر١٪
	١٩٨٠	١٩٨١	٨٢	٨٣	٨٤	١٩٨٥
أذون وسندات الخزانة	٤٣٨٥	٤٣٧٥	٩١٨١	١٠٥٠٥	١١٩٦٩	١٢٦٠٣
إئتمان الجهاز المصرفى	٥٠٤٠	٥٨٦١	٣٨٢٠	٤٢٤١	٥٦٦٢	
المجمـوع	٩٤٢٥	١٠٢٣٦	١٣٠٠١	١٤٧٤٦	١٧٦٣١	
المجمـوع/الدين	٦٩ر٩٪	٥٥ر٢٪	٧٠ر١٪	٧٤ر٩٪	٦٠ر٤٪	

ويتضح من الجدول أن الحكومة تعتمد بصفة أساسية على البنك المركزى ثم البنوك التجارية فى الإقتراض لتمويل عجز الموازنة العامة ، وهى من النقود الجديدة والتى تؤدى الى التزاحم على السلع والخدمات فى الأسواق ، بالإضافة الى أنها تؤدى الى مضاعفة الأسعار والضغط على مستوى المعيشة ونفقات التنمية الإقتصادية ذاتها ، بما يضاعف من تكلفتها ، وقد تراوحت نسبة إعتماد الحكومة على الجهاز المصرفى من ٤٠٪ ، ٧٤٪ من إجمالى الدين

أما الحديث عن أعباء خدمة الدين ذاته ، وهو ذلك الجزء الذى يجب أن تخصصه الخزانة سنوياً فى صورة جزء من أصل الدين بالإضافة الى فوائد الدين كله التى يجب أن تدفع فى ذات السنة .

المصدر : البنك المركزى - المجلة الإقتصادية - أعداد مختلفة .

خدمة الدين الداخلى المصرى من سنة ١٩٧٤ - ٨٤

بالمليون جنيه

	١٩٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩
فوائد الدين	١٢٩	١٤٧	١٩٧	١٨٧	٢١٨	٢٩٩
أقساط الدين	١٦٠	٢٢٣	٨٥	--	--	--
	١٩٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	١٩٨٥
فوائد الدين	٤٩٦	٣٦٠	٧٦٢	١٠٢٨	١٤٧٢	
أقساط الدين	٢٠٨٩	١٢٠٦	١٤٧٣	١٢٥١	١٣٨٨	

ويتضح من الجدول أن مبلغ خدمة الدين بدأ من ٢٨٩ مليون جنيه أى حوالى ٣ر٦٪ من إجمالى الدين المحلى وإنتهى الى ٢٨٦٠ مليون جنيه أى حوالى ٨ر٩٪ من إجمالى الدين المحلى .

ويلاحظ أن للدين الداخلى والمبالغ المخصصة لخدمة الدين آثار بالغة الأهمية على المتغيرات الإقتصادية داخل وخارج الإقتصاد القومى المصرى ، سنعود اليها بعد إستعراض حجم الدين الخارجى وتغيراته .

الديـــن الخارجـــى

وهو عبارة عن إلتزامات الإقتصاد الوطنى تجاه العالم الخارجى بسبب إتفاقات الإقتراض من العالم الخارجى سواء مؤسسات عامة أو خاصة أو مؤسسات دولية ، وهو مايعنى أى إنسياب من العالم الخارجى يترتب عليه التزامات خارجية ويوضح الجدول التالى تطور حجم الدين الخارجى لمصر .

الدين الخارجى المصرى

بالمليون دولار أمريكى

	١٩٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨١/٨٠
مجموع القروض الخارجية	٣٣٥٧	٢١٩٤	٤٣١٣	٢١٣٣	٢٠٨٢	٢٦٩٥
التراكم	--	٥٥٥١	٩٨٦٤	١١٩٩٧	١٤٠٧٩	١٦٧٧٤
	٨٢/٨١		١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	
مجموع القروض الخارجية	٢٥٩٦	--	٢٣١٢	١٤٥٥	٩٨٢	
التراكم	١٩٣٧٠	--	٢١٦٨٢	٢٣١٧٥	٢٤١٣٩	

محسوبة من البيان للموازنة العامة للدولة لعدة سنوات

ويتضح من الجدول أن أحجام القروض الخارجية تزايدت كثيراً فى النصف الثانى من السبعينات ثم أخذت تتراجع بعد ذلك ، كذلك يلاحظ أنه لايمكن تقييم هذه القروض بالجنيه المصرى وهو العملة الوطنية بسبب تعدد أسعار الصرف الموجودة حالياً له.

ويترتب على هذه الديون الخارجية إلتزامات على الإقتصاد المصرى فى صورة فوائد هذه الديون بالإضافة الى الأقساط السنوية الواجبة السداد لأصحاب هذه الديون ويتضح من الجدول التالى تطور مبالغ خدمة الدين - أى الفوائد والأقساط .

خدمة الدين والإنسياب الصافى من سنة ٧٥ - ١٩٨٥

بالمليون دولار

	١٩٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	١٩٨١/٨٠
مدفوعات خدمة الدين	١٩٧٥	٦٥٠	٩٩٥	١١٧٠	١٠٥٣	١٥٤٩
صافى القروض	١٥٥٩	٨٧٠	١٩٠٠	١٠٤٨	٨٢٣	٧٨٥
	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	
مدفوعات خدمة الدين	١٨٨٥	٢٣٦٧	٣٢٠٠	٣٦٠٠	٤٣٠٠	
صافى القروض	٤٣٨					

المصدر : عدة تقارير مختلفة للبنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ويلاحظ من الجدول مايلى :

أولاً : أن مدفوعات خدمة الدين تزايدت بشكل كبير خلال الفترة من ٥٧٣ مليون دولار الى ٤٣٠٠ مليون دولار .

ثانياً : أن صافى القروض - وهو عبارة عن عن حجم القروض السنوى مطروحاً منه مدفوعات خدمة الدين - أخذ فى التناقص الشديد فى نهاية الفترة ، وتظهر المخازن من إحتمال ألا تغطى إجمالى القروض السنوية مبالغ خدمة الدين ، ومن ثم قد لا يعود أى صافى للقيام بعملية التنمية الإقتصادية التى كانت ظالهدف من كل هذه القروض .

ثالثاً : إننا لم نذكر أرقام الديون العسكرية غير معروفة الحجم أو القيمة ، وهى تمثل عبء أيضاً على الإقتصاد الوطنى ، وإن ذكر فى أحد تقارير صندوق النقد الدولى أنها ٤ر٥٠٠ مليون دولار لأمريكا فقط ستصل قيمتها ١.١٨٢ مليون دولار منه ٢.١٥ .

مجموع إلتزامات خدمة الدين الداخلى والخارجى :

إذا كان الهدف من الإقتراض الخارجى هو القيام بعملية تنمية ناجحة تكون من آثارها أن يبلغ الإقتصاد القومى من القدرة التى تمكنه من سداد مبالغ خدمة الدين الداخلى والخارجى .

ويتطلب هذا الأمر محاولة تقدير خدمة الدين الخارجى بالعملة الوطنية ، وإذا قمنا بهذا مستخدمين أقل سعر للدولار والمحدد بمعرفة البنك المركزى ، وهذا تمليه تحفظات كثيرة ، وهذا السعر هو ١٣٥ قرشاً للدولار . تصبح المبالغ المطلوبة فى السنوات من ٨١/٨٠ وحتى آخر الفترة هى :

حقوق خدمة الدين الخارجى بالعملة الوطنية

فى الفترة من ٨١/٨٠ وحتى ٨٦/٨٥

بالمليون جنيه مصرى

	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥
مبالغ خدمة الدين المحلى	٢.٩١	٢٥٤٤	٣١٩٥	٤٣٢٠	٤٨٦٠	٥٨٠٥

ويضاف الى ذلك مبالغ خدمة الدين المحلى حتى تصل الى الأعباء الكلية لخدمة الدين

إلتزامات خدمة الدين الداخلى والخارجى

فى الفترة من ٨٠-١٩٨٤

بالمليون جنيه مصرى

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
مبالغ خدمة الدين المحلى	٢٥٨٥	١٥٦٦	٢٢٣٥	٢٢٧٩	٢٨٦٠
مبالغ خدمة الدين الخارجى	٢٠٩١	٢٥٤٤	٣١٩٥	٤٣٢٠	٤٨٦٠
اجمالى الإلتزامات	٤٦٧٦	٤١١٠	٥٤٣٠	٦٥٩٩	٧٧٢٠

وحتى يمكننا من سداد هذه الإلتزامات الى الداخل والخارج لابد أن تكون العملية الإنمائية بسبب هذه الديون قد أدت الى زيادة الدخل أو الناتج المحلى فى الفترة الأخيرة بحيث تكون العملية الإنمائية قد حققت ثمارها ، بقدر يكفى لسداد الإلتزامات المترتبة على الدين الداخلى والخارجى ، وتحقيق جزء إضافى يعمل على زيادة الدخل الفردى ومن ثم يؤدى الى رفع مستوى المعيشة .

والجدول التالى يبين الزيادة التى حدثت فى الناتج المحلى بسعر السوق فى الفترة الأخيرة .

الزيادة المطلقة فى الناتج المحلى بسعر السوق

بالجنيه المصرى

	١٩٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣
الناتج المحلى بسعر السوق	١٢٧.٥	١٦٩٤٦	٢.٧٢٧	٢١٣١٦	٢٢٣٧١
الزيادة السنوية المطلقة	--	٤٢٤١	٣٧٨١	٥٨٨	١.٥٥

ويتضح من الجدول أن الزيادة التى حدثت فى الناتج المحلى بالأسعار الجارية لاتستطيع أن تواجه الإلتزامات المتزايدة على الإقتصاد الوطنى .

معالجة الإختلال البيانى :

ويكون المجال هنا لسؤال محدد ، وهو هل أدت الديون الكثيرة التى إستدانتها مصر لعملية التنمية الإقتصادية أن تعالج الإختلالات البنيانية التى يعج بها الإقتصاد المصرى ، وأهمها الإختلال البنيانى فى مجال خلق الدخل أو الناتج !؟

نظرة الى الجدول التالى يتبين مساهمة القطاعات الرئيسية فى الإقتصاد المصرى فى خلق الدخل أو الناتج .

الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية فى الناتج المحلى الإجمالى

٪

القطاع	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣
الزراعة	٣٣	٣٤	٣٢	٢٨	٢٦	٢٥	٢٤	٢٠	١٩	١٩	١٨
الصناعة والكهرباء والتشييد	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٩	٢٣	٢٤	١٨	١٩	١٩	١٩
البترول ومنتجاته	١	٢	٣	٥	٦	٦	٨	١٧	١٨	١٦	١٧
قطاعات التوزيع	٢٩	٢٠	٢١	٢٠	٢١	٢٣	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	٢٨
قطاعات الخدمة العامة	١٤	٢١	٢١	٢٤	٣٠	٢٣	٢٣	١٨	١٨	١٨	١٩

يتضح من الجدول :

أولاً : إنخفاض مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج الإجمالى ، وهذا يصبح تغيراً بنيانياً ملائماً إذا كان هذا لحساب قطاع الصناعة ، ولكن ذلك لم يحدث .

ثانياً : إنخفاض مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج الإجمالى وهذا تغيير بنيانى غير ملائم إذ أن الهدف الأول لعملية التنمية الإقتصادية هو الإعتماد على قطاع الصناعة فى إحداث التغيرات البنيانية المطلوبة ، فهو عماد عملية التنمية .

ثالثاً : زيردة مساهمة قطاع الخدمات العامة فى توليد الناتج المحلى وهذا تغيير بنيانى غير ملائم وذلك يرجع الى أن حساب الناتج من قطاع الخدمات يعتمد على إجمالى الأجور فقط ، أى أن الزيادة هى زيادة الأجور فقط بسبب زيادة العمالة وإنتقال وإمتداد البطالة البنيانية من قطاع الزراعة الى قطاع

الخدمات العامة وهو يشمل الصحة والتعليم والدفاع والعدالة والأمن والإسكان ، والجهاز الإدارى للدولة .

رابعاً : أن الناتج المحلى يعتمد لفترة طويلة على إستخراج تعدينى واحد وهو البترول كما يتضح من الجدول زيادة مساهمته بنسبة متعاظمة فى الناتج المحلى الإجمالى ، وهو تغيير بنيانى غير ملائم إذ كيف يعتمد الإقتصاد الوطنى فى توليد حوالى ٢٠٪ أو حوالى خمس الدخل على سلعة واحدة إستخراجية أى مادة أولية .

ومن هنا يتضح أن تلك الديون ومايترتب عليها من أعباء على الإقتصاد القومى لم تساهم فى إحداث التغيرات البنيانية المطلوبة .

مستوى الأسعار :

إن الهدف النهائى من عمليات الإنماء الإقتصادى هو رفع مستوى معيشة السكان وزيادة الدخل الحقيقى للأفراد أى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى ، وتوفير السلع والخدمات فى الأسواق .

متوسط نصيب الفرد من الدخل بأسعار ٦٦/٦٥ = ١٠٠

بالجنيه

	١٩٧٨	٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣
متوسط دخل الفرد	١٢٣	١٣٢	١٤٢	١٤٨	١٢٧	١٦١
الزيادة المطلقة(جنيهاً)	--	١٠	١٠	٦	-٢١	٣٤
معدل النمو	--	٧٪	٧٪	٤٪	-١٥٪	٨٪

ويتضح من الجدول أنه رغم الإستدانة الكبيرة للإقتصاد الوطنى إلا أن الزيادة فى الدخل الحقيقى كانت محدودة .

تطور أسعار المستهلكين فى حضر وريف مصر

٪

	١٩٧٨	٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣
أسعار المستهلكين فى الحضر	٢٠٦	٢٢٦	٢٨٩	٣٢٢	٣٧٠	٥٠٥
أسعار المستهلكين فى الريف	٢٣٤	٢٤٩	٣٣٢	٣٧٧	٤٤٨	٥٤٨

ويتضح من الجدول الزيادة السريعة فى الأسعار وخاصة فى الفترة من سنة ٨١/٨٠ وحتى نهاية الفترة ، وقد ترجع معظم هذه الزيادة الى ماطالب به صندوق النقد الدولى من زيادة أسعار بعض خدمات أساسية كالكهرباء والبترول فى الداخل ومجموعة السلعْ الرئيسية حيث أن زيادة أسعار الطاقة قد أدت الى إرتفاع كافة الأسعار فى مصر ، حيث يعتمد عليها فى إنتاج كافة السلع والخدمات ، حيث زادت أسعار الطاقة بنسبة كبيرة فى نهاية هذه الفترة .

ومن هنا فإن زيادة المديونية الداخلية والخارجية لم تؤدى الى تخفيف الأسعار لسببين :

الأول : أن الدين الداخلى إعتمد على تمويله على إصدار النقود الجديدة سواء البنكنوت أو خلق نقود الودائع والإئتمان الجديد من الجهاز المصرفى فى الإقتراض وهذه نقود جديدة ، ليس هناك مايقابلها من سلع وخدمات فى الإسواق ومن ثم أدت الى زيادة الأسعار .

الثانى : لقد أدت زيادة الإصدار النقدى الى زيادة عرض النقود وبالتالى تدهور قدرتها الشرائية فى الداخل وتدهور قيمتها الى العملات الأجنبية .

الثالث : أدت زيادة الواردات الى إرتفاع الأسعار بالداخل حيث أن زيادة قيمة الدولار الى العملة الوطنية رفعت أسعار مستلزمات الإنتاج فرفعت أسعار السلع فى الداخل .

أثر الديون على التوازن الإقتصادى :

إن مجرد الدين هو سبب ونتيجة للإختلال فى الميزان الخارجى ، وميزانية الدولة فإن عجز الموازنة يؤدى الى الإقتراض الداخلى لإحداث التوازن الداخلى ولكن زيادة القروض وخاصة من التمويل المصرفى ، البنك المركزى ، البنوك التجارية يؤدى الى إرتفاع الأسعار وزيادة تكلفة عملية التنمية وزيادة مستوى الإنفاق العام فزيادة عجز الموازنة من جديد وهكذا

وكذلك العجز الخارجى يؤدى الى زيادة الإقتراض من العالم الخارجى ، ويلاحظ أن زيادة الإقتراض من العالم الخارجى يؤدى الى زيادة الأسعار أيضاً ، وكذلك وجود عبء خدمة الدين الخارجى وزيادة الحاجة الى العالم الخارجى ومن ثم زيادة الإقتراض والدليل واضح بالنسبة لمصر فقد بدأ الإقتراض محدود ثم تزايد الى حد بعيد بعد ذلك ، وزاد العجز فى الميزان الخارجى .

أولاً : العجـز الداخلـى :

ويعنى العجز الداخلى هو عجز الموازنة العامة للدولة ، وهو الفرق بين مختلف ايراداتها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والإيرادات الحكومية وفائض قطاع الأعمال ، ونفقاتها من الإنفاق الجارى ومصروفات الدعم والإنفاق الإستثمارى ، فقد زاد عجز الميزانية المصرية فى نفس الفترة التى زادت ديونها وتزيد بإستمرار ، ويوضح الجدول التالى تطور عجز الموازنة المصرية فى الفترة من ١٩٧٤ وحتى سنة ١٩٨٤/٨٣ .

عجز الموازنة العامة لمصر فى الفترة ٧٤ - ٨٤/٨٣

بالمليون جنيه

	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣
العجز الكلى	٨٧٠	١٤٦٣	١٢٤١	١٤٠١	٢٤٣٨	٢٨٧٣	٢٨٧	٣٩٣٩	٤٢٣٠	٥٥٧٨

ويتضح من الجدول تفاقم عجز الميزانية العامة للدولة حيث تضاعف ٦٤١٪ أى أكثر من ستة مرات فى السنوات العشر محل الدراسة ومن ثم فإن عملية التنمية الإقتصادية لم تؤدى الى التخفيف والقضاء على تفاقم هذا العجز ، والدين أدى الى زيادة أزمة الدين حيث لم يؤدى الى زيادة الدخل والناتج فى مصر زيادة كافية ويشير تقريراً أخير لصندوق النقد الدولى أن عجز الموازنة سيصل الى ٨٥٠٠ مليون جنيه فى السنة ١٩٨٧/٨٦ .

ثانياً : العجـــز الخارجـــى :

إنه من أهداف عملية التنمية الإقتصادية والتى إستدعت الإقتراض من كافة المصادر الخارجية هو فى النهاية تقليل الإرتباط بالإقتصاديات العالمية أو العالم الخارجى ، ويوضح الجدول تطور العجز فى الميزان الخارجى المصرى .

عجز الميزان الخارجى المصرى
فى الفترة بين ٧٤ وحتى ٨٤/٨٣

بملايين الجنيهات المصرية

	١٩٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩
العجز التجارى	٥٩٩	١.٨٧	١.١٧	٩٨٦	٢٣.٩	٢٩١٤
العجز الجارى	٥٣٣	٩٦٩	٥٩٣	٤٩٣	١٤١٨	١٧٩.
	٨١/٨.	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣		
العجز التجارى	٣٩..	٣٨.١	٣٦٩٤	٤٣٢٨		
العجز الجارى	٢٧٦٨	١٦٣٧	٢٦١٣	٣٢٣٣		

المصدر : البنك المركزى المصرى ، المجلة الإقتصادية - أعداد مختلفة .

ويتضح من الجدول تفاقم أزمة العجز فى الميزان التجارى والميزان الجارى المصرى وزاد هذا التفاقم من سنة ٧٩ وحتى نهاية الفترة ، ومن ثم زاد الإرتباط بالإقتصاديات العالمية وزادت المديونية ومايتبعها من التزامات على الإقتصاد الوطنى واجبة السداد ، فى نفس الوقت الذى لم ينمو المصدر الرئيسى القادر على السداد فهو محصلة عملية الإنماء الإقتصادى وهو الناتج المحلى المصرى بدرجة كافية تمكننا من سداد هذه الإلتزامات .

كما يلاحظ أن إستمرار العجز فى الموازنة العامة للدولة وتزايده ، وكذلك الأمر بالنسبة للموازين الخارجية التى تعتبر إختلالات بنيانية يجب القضاء عليها ، ومن ثم فهى من أهداف عملية التنمية الإقتصادية .

كفاءة التجارة الخارجية

تتجلى قدرة وكفاءة الإقتصاد الوطنى فى مجموعه فى مقدرته أن ينتج مايحتاجه ، ومنها أن يستطيع أن يغطى مايحتاجه العالم من صادرات وطنية ، فكلما زادت قدرته على تغطية مايحتاجه كلما كان أكثر قدرة على الإعتماد على الذات ومن ثم على النمو الإقتصادى الموافق .

وتظهر مقدرة الإقتصاد الوطنى وكفاءته الإنتاجية فى تطور مقدرته على تغطية وارداته من العالم الخارجى ، ويبين الجدول التالى تطور مدى مقدرته وكفاءة وإنتاجية الإقتصاد الوطنى .

مدى تغطية الصادرات للواردات الجارية
فى الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٣

بالمليون جنيه

	١٩٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	١٩٧٩
الصادرات	٤٤٤	٥٩٣	٥٤٨	٤٩٥	٦٦٨	٦٧٩	١٢٨٨
الواردات	٢٨٢	٧٩٦	١٢٧٩	١١٩٦	١٤٩٩	١٩٣٤	٢٥٥٧
نسبة تغطية الصادرات للواردات	١٥٨٪	٧٥٪	٤٣٪	٥٠٪	٤٥٪	٣٥٪	٥٠٪
	١٩٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦
الصادرات	٢١٣٢	٢١٨٤	٢٢٥٠	٢٢٤٤			
الواردات	٣٠١٣	٤٦٤٩	٤٦٧٢	٧١٩٣			
نسبة تغطية الصادرات للواردات	٧١٪	٤٩٪	٤٧٪	٣١٪	--	٢٩٪	

المصدر : البنك الأهلى - النشرة الإقتصادية ، الجهاز المركزى للتخطيط ، الكتاب الإحصائى السنوى .

والأمر واضح فى تقدير كفاءة الإقتصاد القومى فقد تدهورت هذه المقدرة أو الكفاءة حيث تزايد عجز الصادرات المصرية عن تغطية الواردات حتى وصل الى ٣١٪ فقط من اجمالى الواردات أمكن تغطيتها عكس ماكان يحدث فى سنة ١٩٧٣ كما يتضح من الجدول .

نتائج التنمية بالدين :

لقد أدى أسلوب التنمية بالدين الى نتائج بالغة الأهمية على كافة الجوانب الإقتصادية بصفة عامة هنا ، ولسوف يقوم البحث بسرد معظمها هنا .

المقاييس المستخدمة :

إذا أخضعنا تطور وتأثيرات الدين على بعض المتغيرات الإقتصادية مهما إختلفت تلك المقاييس ومهما إختلف رأى الإقتصاديين فيها بالإضافة الى المقاييس التى سبق أن إستخدمناها فى هذا البحث والتى يراها البعض حاسمة فى هذا المجال وهى :

(أ) قياس الدين /الى الناتج :

١ - الخارجى : وجدنا أن الدين الخارجى قد وصل الى : ٢٤ × ١٣٥ قرشاً = ٣٢ر٥ مليار جنيه فى صنة ١٩٨٥ بينما كان الناتج المحلى حوالى ٢٩ مليار جنيه تقريباً فإن نسبة الدين الخارجى/الناتج = $\frac{٣٢ر٥ \times ١٠٠}{٢٩}$ = ١١٢٪

أى تجاوزت قيمة الدين الناتج المحلى ، هذا عن الدين الخارجى

٢ - الداخلى : تصل نسبة الدين الداخلى الى حجم الناتج فى سنة ١٩٨٥

$$\frac{٢٩ \times ١٠٠}{٢٩} = ١٠٠٪$$

٣- مجموع الديون الداخلية والخارجية

حيث أن مجموع الديون الداخلية والخارجية هو ٥ر٣٢ + ٩٢ = ٥ر٦١ مليار جنيه مصرى وهذا يعنى أن نسبة الدين الإجمالى الى الناتج = ٥ر٦١ × ١٠٠ / ٢٩ = ٢١٢ ٪

وهذا يعنى أن قيمة الدين الداخلى والخارجى قد بلغ أقصى الحدود ، هذا عن قيمة الدين ، وهذا يعنى أن الشعب المصرى حتى يمكنه سداد هذا الدين يجب أن يعيش حوالى ثلاثة سنوات بدون طعام ولا شراب إلا مياه النيل .

(ب) - عبء الدين الى الصادرات السلعية ، السلعية والخدمية .

لقد إتضح لنا من البحث أن عبء خدمة الدين قد يتجاوز قيمة الصادرات بنوعيها السلعية والخدمية .

١ - خدمة الدين / الصادرات السلعية والخدمية .

وفى هذا المقياس وهو عبارة = عبء خدمة الدين / الصادرات

عبء خدمة الدين الخارجى / الصادرات = ٤٣٢. / ٢٢٤٤ = ١٩٢٪

أى أن عبء الدين الخارجى / الصادرات قد تخطى نسبة الأمان والتى هى حوالى ٢٠٪ من الصادرات والسلع والخدمات بمراحل كبيرة أى عشرة أضعاف ،

٢ - ويقاس عبء الدين الداخلى / الزيادة فى الناتج حيث لابد أن تقوم الزيادة فى الإنتاج بسداد عبء الدين على الأقل ، سنجد أن عبء الدين الداخلى / زيادة الإنتاج = ٢٢٢٩ × ١٠٠ / ١٠٥٥ = ١١٢٪

ويتضح من هذين المقياسين أن عبء الدين الخارجى تجاوز حجم الصادرات الكلية من السلع والخدمات الى الضعف ، وكذلك الحال فى عبء الدين الداخلى والذى تجاوز الزيادة المطلقة فى الناتج الى الضعف أيضاً .

التنمية والوفاء بالديون :

كان من المتوقع ومصر تقوم بخطط للتنمية متصلة وتقوم بالإقتراض والإستدانة من العالم الخارجى بالإضافة الى الديون الداخلية ، أن يترتب على ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية فيها ، متمثلة فى الناتج أو الدخل المحلى والميزان الخارجى بالإضافة الى تحسن وضع الموازنة العامة للدولة . ولكن

١ - إذا كانت تلك القروض والديون قد وجهت الى مشروعات إنتاجية مدروسة بدرجة كافية بحيث يستطيع العائد منها أن يغطى مصاريف خدمة الدين بالإضافة الى مساهمته فى رفع مستوى الدخول فى المجتمع أى مستوى المعيشة ، لهان الأمر وماتعاظمت أزمة الدين الداخلى والخارجى وذلك يرجع الى .

أ) أن معظم الديون الخارجية والداخلية قد وجهت الى الإنفاق الإستهلاكى لسد الحاجة من السلع الغذائية والأخرى ، كما وجه الجانب الأعظم منها الىَ مشروعات البنية الأساسية ، وهى عديمة العائد المباشر .

ب) آنه حتى ولو كانت قد وجهت معظم تلك القروض الى مشروعات البنية الأساسية أو مايعرف بمشروعات الخدمة العامة ، لأدى ذلك بالقطع الى رفع كفاءة تلك الخدمات وبالتالى زادت إنتاجية المجتمع ككل . ولكن إنتاجية المجتمع لم تزيد خلال تلك الفترة بقدر محسوس بل هناك شك أن تكون الإنتاجية فى المجتمع قد أخذت إتجاهاً سالباً خلال تلك الفترة .

ج) أن نسبة الفوائد المحاسبية تراوحت بين ٨٪ الى ٤٢٪ لتلك الديون حيث كانت نسبة كبيرة من هذه الديون قصيرة الأجل وهى مرتفعة الفائدة جداً إلا أن نسبة الفوائد الفعلية ، أى الحقيقية ضعف هذه الفوائد . ومن هنا فكيف يستطيع المجتمع أن يزيد إنتاجه بهذه النسبة بالإضافة الى نسبة أخرى لتسديد أصل القرض ، ونسبة ثالثة لزيادة مستوى الدخول ، أو مستوى المعيشة .

د) ولقد شاركنا فى هذا معظم الدول المدينة حيث لوحظ أن الدول التى لاتعانى من مديونيات كبيرة قد حققت معدلات للتراكم الرأسمالى كبيرة وأعلى من تلك التى تعانى من مشكلات الديون الكبيرة .

هـ) كان يجب على مصر أن توجه تلك الديون الى المشروعات حسب حجم الأعباء لخدمة هذه الديون أى الى المشروعات الإنتاجية حسب العائد منها ، حتى نجد أنفسنا فى النهاية وقد استطعنا الوفاء بهذه الديون .

و) أن شعور المجتمع أو الدول المدينة وخاصة مصر أنها تستطيع الإعتماد على الخارج وفتح أبواب الإستدانة الخارجية أمامها أضعف قدرة المجتمع على الإستثمار المنتج بدليل توزيع الديون إما على الإستهلاك وهو الغالب ، أو المشروعات الخدمية ، حيث لوحظ أن التوسع فى الإستهلاك الداخلى قد تم تمويله من الديون الخارجية .

٢ - أن الملاحظ أن الديون العسكرية والتى وصلت الى ١٠ مليارات دولار أمريكى ويجب تحويلها الى جنيه مصرى بأى سعر لتحديد القيمة الحقيقية لها - قد تزايدت فى الفترة التالية لتوقيع معاهدة السلام المصرية ، والسؤال لماذا ، وكيف نقوم بتسديدها والأمل أن تتجه هذه الديون الى زيادة قدرة الإنتاج الحربى وتصدير الفائض حتى يغطى عبء هذه الديون.

٣ - أن الفترة التى تعاظم فيها عبء الدين الخارجى والداخلى ، تزامنت الى حد ما مع زيادة تدفق الأموال من خارج دولاب الإنتاج المصرى ، أى من الأربعة الكبار ، وهى تحويلات المصريين من الخارج والبترول والسياحة وقناة السويس ولم تستغل هذه الأموال بطريقة

إقتصادية ترفع كفاءة الإقتصاد المصرى فقد وصلت هذه التحويلات حوالى ٧ مليارات دولار فى السنوات ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢

٤ - آن أزمة الديون الخارجية لفاقمت فى الفترة الأخيرة من آخر السبعينات وحتى الآن ، وتلك الفترة التى إنساب فيها فيضان الخير من المصادر الأربعة الكبار وهذا يؤكد أن تلك الديون والإنسياب لم تؤدى الى زيادة إنتاجية الإقتصاد الوطنى ، حيث أنها توجهت الى وجهات غير إقتصادية وغير إنتاجية .

٥ - أن حجم الواردات ونوعيتها وخاصة فى مجال السلع الإقتصادية المعمرة كالأجهزة الكهربائية والألكترونية والسيارات ، وبعض المعدات الإنتاجية الأخرى فى تلك الفترة من حيث الطلب والحجم كان يمكن آن تقام مشروعات وطنية على أحدث تقدم علمى وبأسعار أقل بالنسبة للمستهلك إذا أنشأت فى مصر وبمبالغ أقل مما أنفق على إستيرادها .

ومن هذا كله يتضح أن الأزمة التى يواجهها الإقتصاد المصرى أو المجتمع المصرى بأسره ، هى هل يمكنه مواجهة الأمور التالية :

أ) إمكانية سداد أعباء خدمة الدين التى وصلت الى ٤٣.٠ مليار دولار أمريكى ، قد إتضح عدم قدرة الإقتصاد المصرى من سدادها إعتماداً على القدرة الذاتية له .

ب) القيام بمشروعات للتنمية الإقتصادية اللازمة لضمان إستمرارية الجهاز الإنتاجى بالإضافة الى توفير نعدل نمو ملائم لزيادة إمكانية وإنتاجية الإقتصاد المصرى .

جـ) رفع مستوى معيشة السكان أى زيادة متوسط دخولهم الحقيقة عاماً بعد آخر ، فهذا الأمل متى سيتحقق .

ومن هنا ، فإن على الإقتصاد المصرى مواجهة هذه الأمور مجتمعة فهو لا يستطيع أن يقوم بإحداها دون غيرهاولن يستطيع الإستمرار دون تحقيقها جميعاً فكيف ؟ وإذا إختار إحداها فلابد من إتخاذ قرارات فى غاية الصعوبة وهو لابد أن يفعل ذلك عاجلاً أم آجلاً .

نتائج عملية التنمية بالدين :

إتضح من التحليل السابق كله النتيجة النهائية لعملية التنمية الإقتصادية المصرية المعتمدة على الدين ، أنها أدت بها فى النهاية الى عدم زيادة مقدرتها الإنتاجية أو مقدرة الإقتصاد القومى بحيث لم يعد يستطيع الوفاء بخدمة الدين ، أو زيادة معدل نمو الدخل الفردى أو القومى بدرجة محسوسة ، أو زيادة المشروعات الإنتاجية السلعية بدرجة تساوى مقدار هذا الدين ، ولقد أدت هذه النتيجة الأساسية الى مجموعة من النتائج :

أولاً : زيادة إعتماد الإقتصاد المصرى على العالم الخارجى وزيادة إرتباطه به ، مع خشية أن هناك بالتالى شبهة الإرتباط بالإقتصاديات الأجنبية ، حيث

أ- زاد الإعتماد على العالم الخارجى فى إنسياب رؤوس الأموال أو الديون لسداد أعباء خدمة الديون فى الغالب حيث إتضح من التحليل تدهور حجم الديون الصافية الداخلة للإقتصاد الوطنى .

ب - زيادة عبء المديونية الخارجية والداخلية بأحجام لاتستطيع القدرات الذاتية للإقتصاد القومى على الوفاء بها حاضراً أو مستقبلاً .

جـ- زاد الإعتماد على العالم الخارجى فى سد حاجة السكان لمعظم المواد الغذائية أونسبة كبيرة منها وهذا يدل على تدهور إنتاجية الإقتصاد القومى .

ثانياً : إستمرار وتعميق الإختلالات البنيانية ، فقد إتضح تدهور إشتراك الزراعة والصناعة فى خلق الدخل والناتج المحلى ، وزيادة الأهمية النسبية للدخل فى قطاعات الخدمات العامة ، وهذا رقم مضلل ، للطريقة الحسابية للناتج من قطاعات الخدمات ، وزيادة إعتماد نسبة كبيرة من الدخل على القطاع الإستخراجى وهو البترول ، وكذلك زيادة العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وزيادة العجز فى الميزان الخارجى التجازى والجارى .

ثالثا : الإرتفاع المستمر فى الأسعار بسبب زيادة الإقتراض الداخلى من الجهاز المصرفى وخاصة البنك المركزى والبنوك التجارية ، مما أدى الى زيادة كمية النقود فى المجتمع وأدى الى ظهور الإختلال الكبير بين القوة الشرائية أو الطلب النقدى عن المعروض من السلع والخدمات وهذا أدى الى :

أ) إنخفاض مستوى الدخول الحقيقية للسكان مما أدى الى تدهور مستوى معيشتهم وبالتالى إنخفاض مستوى إنتاجهم.

ب) إنخفاض قيمة العملة الوطنية مما أدى الى عدم الثقة الداخلية والخارجية فيها وإرتفاع قيمة العملات الأجنبية بالنسبة لها ، مما أدى الى تدهور أسعار الصرف ومن ثم زيادة أعباء المديونية الخارجية .

جـ) آرتفاع تكلفة عملية التنمية ذاتها من حيث إرتفاع التكاليف مما أدى الى زيادة الإنفاق القومى وبالتالى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة .

د) ظهور المزيد من الإختلالات الداخلية بسياسات التسعير غير السليمة مما أدى الى اختلال فى تخصيص الموارد وبالتالى زيرادة الإختلالات والإضطرابات الإنتاجية والسعرية ، وبالتالى مزيداً من الإختلالات .

هـ) أدى الإختلال فى تخصيص الموارد المصرية الى مزيد من الإعتماد على العالم الخارجى سواء فى إنسياب رؤوس الأموال ، أو السلع والمواد الخام .

و) أدى عدم إستقرار السوق النقدى بالإضافة الى الإضطرابات التشريعية الى أحجام رأس المال الداخلى والخارجى على الإستثمار فى السوق الداخلية ، وعدم الإطمئنان على إمكانية إعادة تصدير رؤوس الأموال هذه أو الأرباح الى الخارج .

رابعاً : إنتاجية الإستثمارات : لقد إتضح من زيادة الإعتاد على العالم الخارجى زيادة عبء المديونية الخارجية ، وعدم القدرة على الوفاء بها من المورد الذاتية ، وما أدى اليه من تعميق الإختلالات الإقتصادية ، وكذلك ما أدى اليه إرتفاع الأسعار المستمر وبالتالى ظاهرة

التضخم فى مصر ، أنه قد ترتب على ذلك :

أ) أحجام الإنسياب الخارجى من العاملين فى الخارج من المصريين ، حيث تقلص هذا الإنسياب الى أدنى حد حتى الآن كما إتضح من التحليل السابق .

ب) أحجام كثيرة من الدول الخارجية عن تقديم رؤوس الأموال والسبب ضعف إمكانية السداد ، لتدهور الموارد الذاتية للإقتصاد الوطنى بالإضافة الى تدهور الإنتاجية .

جـ) إحجام رؤوس الأموال الوطنية وإنسحابها من السوق فى صورة تفاليس التى تتزايد عاماً بعد آخر للمشروعات المتوسطة والصغيرة ، وبعض مشروعات القطاع العام .

د) هروب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية من مصر فى السنوات الخمس الأخيرة حيث قد زادت عملية هروب رؤوس الأموال من كل الدول التى فى مثل حالتنا فى تلك الفترة ، حيث أن الدول النامية قد أصبحت منذ عام ١٩٨١ مصدره صافية لرؤوس الأموال ، حيث تضاعف حجم رأس المال المصدر بين عامي ٨١ - ١٩٨٥ الى عشر مرات حيث قفز من ٧ مليارات الى ٧٤ مليار دولار ، وفى أفريقيا بالذات والتى تنتمى اليها مصر قفز هروب رؤوس الأموال من ٢ر٥ مليار الى ٥ر٢١ مليار دولار وهى ظاهرة خطيرة للغاية إذ أخذ شكل الإنسياب إتجاهاً معاكساً لأول مرة فى التاريخ الإقتصادى الحديث حيث أصبحت السوق الفقيرة مصدره لرأس المال فى الوقت الذى تعجز فيه عن سداد أعباء خدمة الدين من فوائد وأقساط وأحجام المؤسسات الدولية عن إقراض الإقتصاد المصرى الأموال الصافية ، ولقد أدى نشر تقارير عن الإقتصاد المصرى من المنظمات الدولية ، وتشخيص حالة الإقتصاد المصرى الى إحجام البنوك التجارية ، والمنظمات الدولية والشركات الموردة العالمية الى إحجام عن الإستمرار فى أقراض الإقتصاد المصرى أو الوقوف الى جانبه ، مما أدى الى مايعرف بإطفاء الضوء الأخضر وظهور الضوء الأحمر .

خامساً : الإحباط النفسى للمجتمع

لاشك أن آثار ونتائج عملية التنمية وماحملته معها من إختلالات واسعة فى البنيان الإقتصادى وفقاً لنتائج التحليل السابق ، وماأدى اليه إرتفاع الأسعار وتعميق ظاهرة التضخم ، والضغط على الدخول الحقيقية والأجور ، بالإضافة الى تفاقم مشكلة الديون .

أ) إن أمل الرفاهية وإرتفاع مستوى المعيشة لأى مواطن على أرض مصر أصبح بعيد المنال ولايمكن أن يتم ذلك إلا بإعتماد المواطن على نفسه سواء :

١ - الإلتجاء الى كافة الأعمال بعيداً عن عمله الرئيسى فى الحكومة أو فى القطاع العام للحصول على دخل إضافى يستطيع به أن يكفى متطلبات أسرته من ضروريات المعيشة .

٢ - الإعتماد على العالم الخارجى سواء بالسفر أو الهجرة أو العمل فى الخارج للحصول على مستوى معيشى مرتفع لعدم ثقته بإمكانية ذلك بالإعتماد على الإقتصاد الوطنى .

٣ - بتخفيض إنتاجيته فى الداخل سواء فى عمله فى الجهاز الإدارى أو القطاع العام ، أو الزراعة فى مصر حيث أن معظم محاصيله تسوق بأقل من تكلفتها فى الحقل ، ولم تعد الزراعة كافية لتغطية مطالب أسرته فيهجرها الى قطاعات أخرى لعلها أكثر عائداً له .

٤ - أن يترك عمله نهائياً فى القطاع العام أو الحكومى ويعمل بالقطاع الجديد وهو القطاع الإستثمارى ولا شك أن ترك الكثير جداً من الكفاءات فى القطاعين الحكومى والعام أسرع بتدهور إنتاجية القطاعين .

٥ - أن يلجأ الى أساليب غير أخلاقية تماماً فى الحصول على الحجم الكافى من الدخل لمواجهة متطلبات حياته ، وتظهر تعاظم صور الإنحراف بين الشباب فى مصر فى تلك المرحلة .

٦ - أن يهمل تنمية قدراته الفنية والفكرية والتعليمية حيث يرى أن مستقبل الكفاءات العلمية فى أقل الدرجات فى مستوى الحصول على الدخل فى مصر .

ب - اليأس الكامل من إمكانية تقدم مجتمعه أو من حصوله على دور ما للعمل على ترقية هذا المجتمع ، حيث :

١ - نتيجة عدم الإحساس برفع مستوى المعيشة أو تحسين ظروفه المادية والمعنوية ، يعزف عن المشاركة أو تصديق إمكانية العلاج مما يدفعه الى مزيداً من الإنحراف أو المساهمة فى بناء مجتمعه .

٢ - طول فترة الإنتظار للخروج من الأزمات المتكررة أو عنق الزجاجة التى لم نخرج منهاحتى الآن رغم كثرة الوعود مما أدت الى شعور الإحباط و انحصار الآمال فى المجتمع .

٣ - تكرار الوعود بالنسبة لكافة المسئولين الحاليين والسابقين وتدنى نسبة تحقيق تلك الوعود أدى الى الشعور بعدم مصداقية تلك الوعود .

٤ - تكرار الأزنات التموينية فى أكثر السلع الضرورية ، مع كثرة الحديث عن إنفراجها ، وتعثر هذا الإنفراج أدى الى الشك فى كفاءة الإدارة فى المجتمع .

٥ - تكرار التأكيد عن عدم زيادة الأسعار ، ثم ماتلبث أن ترتفع بعض المجموعات مما يعطى الإنطباع بعدم إستقرار الأحوال الإقتصادية .

٦ - الإرتفاع التدريجى لقيمة العملات الأجنبية فى الوقت الذى تتدهور فيه قيمة العملة الوطنية يدفع الكثير من المواطنين للهروب منها الى العملات الأجنبية ، وحتى تهريب أموالهم الى العالم الخارجى ، أو جعل العملة الأجنبية مخزناً لإدخاراتهم .

جـ) الصراع بين الفرد والحكومة للحصول على مافى يد الآخر ، وتعنى تلك الظاهرة هى أن الحكومة تحاول بشتى الطرق محاصرة الأفراد للحصول على كل مافى أيديهم ، والأفراد يحاولون من جانبهم الحصول على أقصى مايستطيعون الحصول عليه مما فى حوزة الحكومة حيث :

١ - حاصرت الحكومة كافة مصادر الدخول عن طريق الضرائب حتى وصلت جملة مانحصل عليه الحكومة حوالى ٣٠٪ من الدخل المحلى .

٢ - زادت الضرائب بكافة أنواعها من ٦٠٠ مليون جنيه فى أول الفترة الى ٧٠٠٠ آلاف مليون جنيه أي زادت الضرائب عشرة أضعاف فى خلال الفترة محل التحليل .

٣ - زادت الحكومة العديد من الرسوم عدة أضعاف فى الفترة الأخيرة فى كل مجالات الحصول على التصاريح أو الرخص أو أى أوراق منها .

٤ - تحصل الحكومة على فائض كافة القطاعات والإدخار الإختيارى عن طريق القروض والسندات المختلفة .

٥ - تحصل الحكومة على حوالى ٢ مليار جنيه من الجهاز المصرفى فى صورة نقود جديدة أو إصدار نقدى جديد مما يرفع من أسعار السلع على كافة المواطنين .

٦ - يحاول المواطن بأسلحته المحددة الحصول بطريق مشروع أو غير مشروع على أقصى مايستطيع من الحكومة ، وإذا لم يستطيع ذلك ، خفض مستوى إنتاجيته كثيراً .. هذا بعض قليل من كل كثير وكثير جداً من النتائج التى ترتبت على عملية التنمية الإقتصادية بالدين ، ولانستطيع أن نخوض بأكثر من ذلك ، فمازال هناك التخيل بإحتمال حدوث أمل .

ماهو العـــلاج ؟

إن الحديث عن العلاج لمشكلة الديون أمر غاية الصعوبة ، فهى فى نظر الكثير من رجالات علم الإقتصاد هى فى الأساس مشكلة سياسية ، ومن ثم ذلك يكون حلها سياسياً فى المقام الأول حيث أن العلاجات الإقتصادية بطيئة النتائج للغاية ، إذ يتطلب الأمر مجموعة من الجراحات التى قد لايستطيع جسم المريض تحمله ، فهى جراحة جذرية تتطلب تغيير كامل الدم والقلب والجهاز العصبى كله والأطراف كلها وربما جسم المريض ، وأنه مع الإعتذار للأطباء - وقبل الحديث عن الجراحات العاجلة الضرورية ، نلقى نظرة الى تحارب الدول المدينة الأخرى وكيف واجهت مصائبها فى أزمة الديون .

أولاً : تجربة الآخرين

١ - المكسيك : وهى إحدى دول الأمريكتين .. بلغت ديونها حوالى مائة مليار دولار وأعلنت فى صيف ١٩٨٢ عجزها التام عن خدمة ديونها - أى إعترفت بالواقع - أحدث هذا هزة كبرى فى الأسواق المالية الدولية وسارعت تلك الأسواق والدوائر والحكومات وصندوق النقد الدولى ، بتأجيل سداد بعض الديون وتقديم قروض جديدة ، ولكن الحالة مستمرة كما هى ، تزايد عبء الديون وعدم المقدرة على السداد .

٢ - مجموعة قرطاجنة : وهى إحدى عشر دولة من دول أمريكا اللاتينية منها الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وفنزويلا وكولومبيا ، والتى عقدت إجتماعاً فى صيف ١٩٨٤ وأعلنت مايعرف بإعلان قرطاجنة وقالت فيه ، أن بلاد المجموعة قد بذلت قصارى جهدها فى سبيل الوفاء بديونها الخارجية ، غير أن قيامها بهذا الإلتزام أصبح يتعارض تعارضاً صارخاً مع واجب التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، فقد عانت من إنخفاض كبير فى معدل التنمية وتدهور مستوى المعيشة مما يهدد كيانها الإجتماعى وإستقرارها السياسى ، وأن عبء الديون الخارجية قد أصبح من الضخامة مع عدم القدرة للوفاء به وأنه من الخطأ الجسيم إعتبار مشكلة الديون الخارجية مسألة مالية فنية بين الدائن والمدين وأنها فى الواقع أصبحت مسألة سياسية وأن مشكلة الديون الخارجية لاترجع الى تقصير من البلاد المدينة وإنما الى عوامل خارجية لاسيطرة لها عليها إذ تعتبر البلاد الصناعية مسئولة الى حد كبير عن هذه العوامل ،بسبب رفعها للفوائد أى سعر الفائدة الحقيقى مرتفع للغاية عن السعر الإسمى للقرض ، وإرتفاع قيمة الدولار كثيراً من الفترة ٨٢ - ٨٥ ، وفرض قيود جمركية على صادرات البلاد المدينة ، وإنكماش القروض الجديدة كثيراً فى أعقاب أزمة المكسيك ، خروج رؤوس الأموال منها بنسبة كبيرة ، أى أن الدول الصناعية هى المسئولة بالدرجة الأولى عن تفاهم أزمة الديون الخارجية للدول النامية .

٣ - إعلان مونت فيديو : ويضم نفس مجموعة قرطاجنة وتم فى إجتماع ديسمبر ١٩٨٥ وطالب الدول الدائنة بزيادة تقديم القروض والمساعدة لتمكينها من الوفاء بمتطلبات التنمية وزيادة قدرتها على سداد أعباء خدمة الديون ، وأن تقوم الدول الصناعية المتقدمة بحل مسألة أزمة الديون فهى التى تسببت فيها - كما ذكرنا - وأن تقبل هذه الدول وضع حد أقصى للنسبة التى تخصصها الدول المدينة من حصيلة الصادرات لخدمة الديون الخارجية على أن يكون الحد الأقصى هذا متفقا مع تحقيق حد أدنى للنمو الإقتصادى للدول المدينة مع علاج مشكلة الجدولة والفوائد والصادرات وسعر الدولار وزيادة إقراضها .

وإذا لم تقم الدول هذه المتقدمة بتنفيذ هذه الإقتراحات فإن :

الدول المدينة سوف تضطر الى تقييد مقدار ماتدفعه فى خدمة ديونها الخارجية منعاً للإضطرابات السياسية والإجتماعية التى تهددها وتثبيت العملية الديموقراطية .

هذا هو علاج بعض الدول المدينة المقترح لحل الأزمة وهى نفسها غير متأكدة من جدوى أو إمكانية أو سلامة هذا العلاج ، وأنه إذا مانجح هذا العلاج فى هذه الدول فإن حالتنا من حالها وماينطبق عليها ينطبق علينا ، فنحن فى الهم مدينين .

ثانياً : العـــلاج الوطنـــى :

١ - إن الإعتماد على الذات أمل يجب البلوغ اليه بكل الوسائل وهذا يتطلب إتخاذ قرار سياسى فى القضاء على أزمة الدين وهناك تجربة الفلبين مثلاً ، أو غيرها من القرارات ، أى القضاء على الديون القديمة تماماً ، وليس من وسائل العلاج الإعتماد على الوسائل الجارية والتقليدية أو التى تعجز مقدرة الإقتصاد القومى على تسديدها .

٢ - من هذه القرارات إجراء جذري كبيع وحدات القطاع العام التى تحقق خسارة أو يحتج الى مكون أجنبى بإستمرار دائماً ، وبيعها للمصريين ويجب التخلص من حساسية عقدة القطاع العام بالنسبك لتلك الوحدات الى المصريين كقطاع خاص فهم مصريون فى كل الأحوال ولافرق بين أن تملكه الحكومة أو الأفراد فالكل مصرى ، والمصائب واحدة ، حيث وصل تقييم القطاع العام ١٠٠ مليار جنيه مصرى .

٣ - أن تتجه امكانيات القوات المسلحة فى فترة معينة لمدة خمس سنوات مثلاً للقيام بإنتاج سلعى يمكن تصديره الى العالم الخارجى ليمكنه من تسديد أعباء الديون العسكرية ، وعدم الإلتجاء الى الخزانة فى تسديد هذا الدين .

٤ - ألا يتم إقتراض أي مبالغ جديدة إلا لمشروعات إنتاجية تؤكد دراسة جدواها أنها تستطيع أن تسدد ديونها وكذلك تضيف الى الطاقة الإنتاجية للمجتع أحجاماً متزايدة .

٥ - أن تقوم الدولة بالقيام بمشروعات البنية الأساسية معتمدة على الموارد العادية فى موازنتها ، وألا تلجأ إالى البنك المركزى أو القطاع المصرفى فى الإستدانة .

٦ - ألا تخرج الموازنة العامة للدولة ولمدة معينة مثل خمس سنوات عن زيادة الإنفاق عن الإيرادات فيها وتحت أي ظروف .

٧ - أن تقوم المحليات بعملية تنمية واسعة بقدراتها الذاتية فى المجال الإنتاجى الحيوانى والنباتى بحيث يكتفى سكان الريف من معظم السلع حتى تعود القرى مرة أخرى الى العطاء ، وتقدم المحافظات جزء من مواردها للمشروعات الجديدة التى يغطى عائدها التزاماتها ، وتؤدى الى زيادة الطاقة الإنتاجية وأن تفتح المجال لكل مستثمر وطنى ، وفى أى مجال وفى أى موقع دون أدنى قيد أو شرط إلا زيادة المقدرة الإنتاجية للمجتمع فقط .

٨ - أن يفتح باب التصدير أمام المجتمع دون وصاية من أحد أو قطاع أو إدارة ، وأن تقوم المحليات بمساعدة تلك المشروعات والقيام بالتصدير مباشرة دون أى تعقيدات روتينية من أى نوع .

٩ - أن تقوم الوحدات الإنتاجية على أى مستوى بتدبير العملات الأجنبية اللازمة لمواصلة الإنتاج ولتسديد عبء مديونيتها الخارجية دون مساعدة من أى جهة حكومية أو مؤسسة مصرفية أى تدبير حاجاتها .

١٠- أى مشروع يقام فى المجتمع من الآن يقوم معتمداً على الذات فى تمويله وسداد قروضه وفوائدها سواء كان المشروع عاماً أو خاصاً .

١١- الإهتمام بعنصر الإنسان والعمل على إعادة الثقة والأمان والتصديق اليه بشتى الوسائل الإنسانية والإقتصادية والسياسية .

١٢- الإهتمام بعنصر العمل المتوفر وإعادة تدريبه على مستوى الأمة حتى يصل الى أعلى درجات المهارة وسن بعض القوانين كأن لا يعمل أى عامل فى مهنة معينة إلا بحصوله على شهادة مهارة الخبرة من مؤسسات تقوم لهذا الغرض .

١٣- تعديل هيكل الأجور فى مصر بحيث يكون العائد متناسباً مع الخبرة ومع مستوى الأسعار السائد والعمل على أن يكون مستوى الأجور متغيراً مع مستويات الأسعار دائماً على أن يتم فى النهاية زيادة معدل الأجور عن معدل الأسعار مما يؤدى الى رفع مستوى معيشة الأفراد بدرجة كافية .

١٤- عدم الخضوع لنصائح المؤسسات النقدية الدولية وطلباتها فهى لاتدرى بحقائق التركيب أو البنيان الإجتماعى المصرى وهناك شك فى نواياها ، حيث لم تؤد نصائحها ومطالبها الى أى علاج لأزمة الديون فى أى دولة من دول العالم التى أخذت بنصحها حتى الآن ، فهى تطالب بزيادة أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية مثل الكهرباء مثلاً ، وهى مصدر القوة المحركة لدولاب الإنتاج المصرى وستؤدى الى زيادة التكلفة وزيادة الأسعار بمعدلات مضاعفة وتخفيض قيمة

العملة المحلية وزيادة قيمة العملة الأجنبية مما يعنى زيادة عبء المديونية الخارجية وزيادة الإرتباط بالدول المدينة كما حدث فى كل الدول التى قامت بتنفيذ هذه المطالب .

حتى أن الكثير من رجالات ومفكرى العلوم الإقتصادية بدأت الشكوك تخامرهم من الأهداف الأخرى وراء نصائح ذلك الصندوق ، ومايذكرنا به من صندوق الدين فى عهد الخديوى إسماعيل قديماً .

ومن هنا فإن علاج أزمة المديونية الخارجية هو علاج سياسى وإجتماعى فى المقام الأول ، وهو ينبع من ضرورة القضاء على الديون القديمة ، وإعادة ترشيد إستخدام أى ديون جديدة ومحاولة الإعتماد على الذات وإعادة إشراقات الأمل فى إمكانية الخروج من مستنقع الدين الرهيبى هذا .

والحمد لله فى الأولى والآخرة وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ،

التنمية - الدين - التضخم

تطلبت عملية التنمية الإقتصادية الإلتجاء الى كافة الطرق والمصادر للحصول على التمويل اللازم لها ، وقد أدى هذا الأسلوب الى خلق مايعرف بمشكلة الدين سواء الداخلى أو الخارجى خاصة ، وقد ترتب على ذلك ظهور التضخم الجامع فى الإقتصاد المصرى من حيث الإرتفاع المستمر المتزايد لأسعار كافة السلع والخدمات والماورد الأخرى .

ولقد أدى التضخم والذى ظهر نتيجة عملية التنمية الى الأضرار بعملية التنمية ذاتها فإرتفعت تكلفتها كثيراً ، وقد ظهر ذلك جلياً فى قيمة الأستثمارات الثابتة - عماد عملية التنمية - التى تقل قيمتها كثيراً إذا ما إستبعدت آثار التضخم منها ، كذلك ورغم الآثار التى ترتبت على عملية التمويل تلك من حيث المديونية الخارجية الحادة ، فإن آثارها من حيث التغييرالنباتى كانت محدودة مقارنة بأعباء تلك الديون ، والتى عجزت عملية التنمية ونتائجها عن مقدرة سداد خدمات هذه القروض من حيث الأقساط والفوائد .

مقاييس التضخم :

عرف الأدب الإقتصادى العديد من مقاييس ووسائل قياس التضخم والتى منها ، معيار المعروض النقدى ، والعوامل المؤثرة فى وسائل الدفع ، وفائض المعروض النقدى من حيث حجم الفجوة التضخمية النقدية ، ومعامل الإستقرار النقدى، وسرعة دوران النقود ، والأرقام القياسية للأسعار ، ومقياس الفجوة التضخمية .

وسوف يستعرض البحث أهمها من حيث قدرته على التعبير عن هذه الظاهرة بالإضافة الى معيار الثقة فى الأرقام والبيانات المستخدمة ودقة بياناتها .

أ - معدل نمو المعروض النقدى والسيولة المحلية

ويهتم هذا المعيار بحجم ومعدل نمو كمية النقود المتداولة خارج النظام المصرفى بمختلف أنواعها سواء بالمعنى الضيق MS1 أو المعنى الواسع MS2 .

يتضح من الجدول رقم (١) أن المعروض النقدى بالمعنى الضيق MS1 أى كمية النقود خارج النظام المصرفى بالإضافة الى الودائع الجارية وهى التى تتمتع بالسيولة الكاملة قد تضاعف بحوالى ٣٣ مرة خلال الخمس وعشرين السنة الماضية وسبعة مرات خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٥ مقارنة بزيادة الدخل المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية والذى زاد بحوالى عشرين مرة خلال نفس الفترة بحوالى ستة مرات فى السنوات العشر الأخيرة ، وهذا يعنى أن حجم المعروض النقدى قد زاد كثيراً عن معدل زيادة الدخل المحلى وبالتالى زيادة الضغط على الأسعار ومن ثم زيادة التضخم .

أما كمية النقود المعروضة MS2 بالمعنى الواسع فإن الأمر قد تعدى ذلك كثيراً إذ تضاعفت بحوالى ٧٢ مرة خلال الخمس وعشرين سنة الأخيرة وبحوالى عشرة مرات للسنوات العشر الأخيرة وبالتالى فقد فاق معدل زيادة الدخل بحوالى خمسين مرة طوال الفترة وأربعة مرات خلال السنوات العشر الأخيرة .

أما عن علاقة ذلك بقضية التنمية والدين ، فإن زيادة المعروض النقدى ترجع الى سياسة الحكومة وإعتمادها على سياسة التمويل بالعجز للتنمية الإقتصادية حيث يتضح أن

المطلوبات من الحكومة للجهاز المصرفى قد بلغت حوالى ١٨ مليار جنيه مصرى خلال الفترة بينما كانت أحجام المعروض النقدى خلال ذات الفترة ١٢ مليار ، ٣٢ مليار جنيه مصرى خلال الفترة سواء بالمعنى الصيق أو الواسع . بالإضافة الى القطاع العام الذى وصلت المطلوبات منه الى خمسة مليارات .

جدول رقم (١)

تطور حجم السيولة المحلية

فى الفترة ٥٩/٦٠ - ٨٦ - ٨٧

	١٩٥٩	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	٨٦/٨٥	٨٧
عرض النقود MS1	٣٩٠	٦٥٢	٧٨٣	١٨٥٠	٥٣٧٠	١٢,٤٣٣	١٣,٠٨٧
خمس سنوات	٪	--	١٢٠	٢٣٦	٢٩٠	٢٣٢	١٠٥
الفترة	٪	١٧٦	٢٠٠	٤٧٤	١٣٧٧	٣١٨٨	٪٣٣٥٦
عرض النقود MS2	٥٣٦	١٠٤٣	١٤٠٦	٣٠٦٢	١٠,٤٣٠	٣٤,٨٤١	٣٨,٩٣٤
خمس سنوات	٪	١٩٥	١٣٥	٢١٨	٣٤١	٣٣٤	١١٢ ٪٧٢٦٤
المطلوبات من الحكومة	٢٦٩	٣٨	١٠٥٦	٣٢٥٢	٧٨٩٦	١٨٩٨٣	٢٠٥٣٦
من القطاع العام	--	--	--	٨٨٥	١٦٢٨	٤٦٧٥	٥٣٨٣

المصدر : البنك المركزى المصرى - المجلة الإقتصادية - أعداد مختلفة حتى ١٩٨٧

ب - الفجوة التضخمية

يهتم هذا المعيار مقياس الزيادة السعرية - أى الظاهرية - فى حجم الدخل المحلى الإجمالى ، وبالتالى ماهو حجم الزيادة الحقيقية التى تساهم فى زيادة إشباع السكان وزيادة مستواهم المعيشى الحقيقى ، وبالتالى علاقة زيادة التضخم والأسعار بزيادة الدخل .

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن الدخل المحلى بالأسعار الجارية قد زادت من ١٢٨ مليون جنيه الى ٢٦,٣٥٣ مليار جنيه مصرى خلال الخمس وعشرون سنة الماضية ويعنى ذلك أنه قد تضاعف بحوالى عشرين مرة ، إلا أنه بإستبعاد أثر الزيادة فى الأسعار معبراً عنها بالرقم القياسى لأسعار المستهلكين يتضح أن الدخل قد إرتفع من ٢١١. مليون جنيه الى ٣٩٧. مليون جنيه خلال الفترة ٦٦/٦٥ - ٨٦/٨٥ وبالتالى يكاد أن يكون الدخل الحقيقى قد تضاعف مرتين أى أن الزيادة السعرية قد بلغت حوالى ٢٢,٣٣٢ مليار جنيه مصرى بسبب أن الأسعار قد تضاعفت بحوالى سبعة أضعاف عن سنة ٦٦/٦٥ وهذه الزيادة تعبر عن حجم الفجوة التضخمية كما يتضح من الجدول التالى :

الجدول رقم (٢)

الدخل المحلى والرقم القياسى للأسعار

الجارى

	٦٠/٥٩	٦٦/٦٥	٧١/٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	٨٦/٨٥
الدخل المحلى (بتكلفة العوامل الجارية)	١٢٨٥	٢١١.	٢٥٥٣	٤٧٧٩	١٦٩.٦	٢٤٥٦.	٢٦٣٥٣
خمس سنوات	٪	١٦٤	١٢١	١٨٧	٣٥٤	١٤٥	١.٧
الفترة		--	١٩٩	٣٧٢	١٣١٥	١٩١١	٢.٥١
الرقم القياسى للأسعار	--	١..	١١٤	١٥.	٢٧٥	٥٣٤	٦٦٣
المستهلكين ٦٧/٦٦ = ١..٪	٪	--	١٤٤	١٣١	١٨٣	١٩٤	١٢٤
الدخل المحلى للأسعار الثابتة	--	٢١١.	٢٢٣٩	٣١٨٦	٦١٤٧	٤٥٩٩	٣٩٧٥

المصدر : البنك المركزى : التقارير السنوية فى سنة ٨٧/٨٦ وزارة التخطيط : تقارير متابعة الخطة السنوية .

الدين - التضخم - التنمية :

لقد إتضح مماسبق أن إتخاذ أسلوب الدين لتمويل عملية التنمية المصرى قد أدى الى نايعرف بظاهره التضخم الجامح والذى ترتب عليه إنخفاض الحجم الحقيقى للدخل المحلى وبالتالى الضغط على مستوى المعيشة من خلال عدم زيادة الدخل الفردى الحقيقى فى المتوسط بسبب أن الزيادة السكانية قد إبتلعت الزيادة الحقيقية فى الدخل ، وتعدى الأمر ذلك كثيراً حيث زاد الدخل الحقيقى من ٢١١ . مليون جنيه فى سنة ٦٦/٦٥ الى ٣٩٧ . مليون جنيه فى سنة ٨٦/٨٥ بما أدى الى زيادة السكان الى ٥ . ١ مليون نسمة خلال ذات الفترة .

كذلك أدى هذا الأسلوب الى إنخفاض حجم الإستثمار الحقيقى حيث زاد حجم الإستثمار الثابت من ٣٨٤ مليون بالأسعار الجارية سنة ٦٦/٦٥ الى ٦٨٣٦ مليون جنيه فى سنة ٨٥/٨٤ إلا أنه بعد إستبعاد أثر الأسعار فإنه يصل الى ١٢٩٨ مليون جنيه فى نفس السنة .

كذلك فاق حجم المعروض النقدى سواء بالمعنى الضيق أو الواسع قد زاد عن حجم المعروض من السلع والخدمات ممثلة فى الدخل المحلى للأسعار الجارية وذلك بإدخال معدل سرعة دوران النقود فإذا ماكان حجم المعروض النقدى بالمعنى الضيق ١٢ مليار × ٦ = ٧٢ مليار

المعروض النقدى بالمعنى الواسع ٣٥ مليار × ٦ = ٢١٠ مليار

حجم الدخل ٢٦ مليار

حجم الإنتاج ٥٥ مليار

ولقد أثر ذلك كثيراً فى قيمة القوة الشرائية للجنيه المصرى والتى إنخفضت الى حوالى ١٢ قرشاً فى سنة ١٩٨٧ ، هذا مع دخول تحفظات على الرقم القياسى للأسعار إذ أن الحقيقة أكثر من ذلك بكثير حيث تعتمد هذه الأرقام على الأسعار الرسمية فى غالبيتها ، ويتضح ذلك من الجدول رقم (٣) التالى :

جدول رقم (٣)

الإستثمار الثابت - سرعة دوران النقود - القوة الشرائية للجنيه المصرى فى مصر فى الفترة ٥٩/٦٠ ٨٤/٨٥

	٥٩/٦٠	٦٥/٦٦	٧٠/٧١	٧٥/١٩٧٥	٨٠/٨١	٨٣/٨٤	٨٤/٨٥
الإنتاج	٢٥٤٨	٤٢٢١	٥٤٦٩	٩٣٧٢	٣٠١١٣	٤٥٠١٠ ٩٧٩٦	
الإستثمار الثابت الإجمالى	١٧٢	٣٨٤	٣٦١	١٣٢٨	٣٢٠٠	٤٤٠٠	٦٨٣٦
القيمة الحالية للإستثمار	--	٣٨٤	٣١٧	٨٨٩	١١٥٢	٨٨٠	١٢٩٨
سرعة دوران النقود	٦,٥	٦,٥	٧	٥,١	٥,٦	٤,٦	
القوة الشرائية للجنيه	--	١٠٠	٨٨	٦٧	٣٦	٢٠	١٩ ١٥ — ١٢

ولقد أدت هذه الظواهر جميعها الى محدودية وفاعلية عملية التنمية ذاتها إذ كان الهدف منها فى النهاية مستوى معيشة الأفراد الذى سبق الحديث عنها من خلال إحداث تغيرات بنيانية حقيقية فى البناء الإقتصادى من خلال المتغيرات الرئيسية فيه ، ومن تتبع التغيرات البنيانية التى تمت خلال الفترة ليتضح على الفور ضآلة العائد مقابل عظم التضحيات والمجهودات التى تمت .

حيث يتضح من الجدول رقم (٤) أن قطاع الزراعة قد إنخفضت مساهمته فى الدخل من حوالى ٣٠٪ الى ١٦٪ آخر الفترة وكذلك قطاع الخدمات حيث إنخفضت مساهمته من ٢٧٪ الى ١٨٪ وهذا فى ظاهره أمر مرغوب وفى الإتجاه الصحيح إلا أن الحقيقة مختلفة عن ذلك ، إذ أن هذه التغيرات كانت لصالح قطاع التجارة والتوزيع والبنوك أى قطاع خدمات الإنتاج حيث زادت مساهمته فى الدخل من ١٧٪ الى ٣٠٪ خلال الفترة أى على حساب قطاع الخدمات والزراعة ، أما قطاع الصناعة فترجع زيادة مساهمته من ٢٤٪ الى ٣٦٪ الى

قطاع البترول الذى زادت مساهمته من ٢٪ الى ٢٠٪[١٢٤] خلال الفترة وبالتالى فقد إنخفضت مساهمة قطاع الصناعة فى الدخل المحلى وبالتالى إنخفضت أهميته النسبية الحقيقية : يتضح ذلك من الجدول التالى :

جدول رقم (٤)

التغيرات البنيانية فى الإقتصاد المصرى

٥٢ - ١٩٨٦

	١٩٥٢	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	١٩٧٤	٨١/٨٠	٨٦/٨٥
الزراعة	٣١	٣٢	٣٠	٣٠	٣٤	٢١	١٦
البترول				٢٪			٢٠٪
الصناعة	١٩	٢٤	٢٧	٢٨	٢٦	٣٦	٣٦
التوزيع	٢١	١٧	١٨	١٤	١٥	٢٦	٣٠
الخدمات	٢٩	٢٧	٢٥	٢٨	٢٥	١٧	١٨
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : البنك المركزى ، التقارير السنوية .. وزارة التخطيط تقارير المتابعة السنوية .. والخطة .

ومن هذا كله يتضح مدى ماترتب على أسلوب تمويل التنمية إعتماداً على الدين الداخلى الذى جد معه التضخم الجامح ، وكذلك الدين الخارجى وماترتب عليه من ضغوط تضخمية خارجية حيث ضربت درجات التضخم هذه كافة المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية الداخلية مثل الدخل القومى والدخل الفردى المتوسط وتكلفة ونتيجة عملية التنمية ذاتها فى التصميم .

المراجـــع العربيـــة

* دكتور محمد زكى شافعى : التنمية الإقتصادية الجزء الأول والثانى القاهرة ١٩٨٠

* دكتور عمرو محيى الدين : التنمية والتخلف دار النهضة القاهرة ١٩٧٥

* دكتور رمزى زكى : دراسات فى أزمة مصر الإقتصادية مكتبة مدبولى القاهرة ١٩٨٣

* دكتور رمزى زكى : أزمة الديون الخارجية الإقتصادية الهيئة المصرية للكتاب القاهرة ١٩٧٨

* دكتور رمزى زكى : مشكلة التضخم فى مصر الهيئة المصرية للكتاب القاهرة ١٩٨٠

* دكتور فؤاد مرسى : التضخم والتنمية فى الوطن العربى مؤسسة الأبحاث العربية بيروت ٩١٨٣

* دكتور محمد دويدار : الإقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمته منشأة المعارف الأسكندرية ١٩٨١

* أبحاث المؤتمرات العلمية للإقتصاديين المصريين من ٦ حتى ١٠

* دراسات مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام جريدة الأهرام - القاهرة

* البنك الأهلى المصرى النشرة الإقتصادية أعداد مختلفة - القاهرة

* البنك المركزى المصرى النشرة الإقتصادية أعداد مختلفة - القاهرة

* وزارة التخطيط الإستراتيجية العامة للتجارة والمال للخطة ٨٠/٨١ - ٨٤/٨٥ القاهرة

* وزارة التخطيط الإستراتيجية العامة للتنمية أعداد مختلفة - القاهرة

* الأهرام الإقتصادى - دار الأهرام - أعداد مختلفة - القاهرة

* وزارة التخطيط - متابعة الخطة الإقتصادية - أعداد مختلفة - القاهرة

* جريدة الأهرام - دار الأهرام - أعداد مختلفة - القاهرة .

المراجـــع الأجنبيـــة

* George G. Abbott, International Indebtendness and the Developing Counteres : Croom London 1979 .

* Streeten.P. & Jolly, R., Recent Issues in world Development. Pergmon Press, U.K. 1981

* BAHRAM NOW ZAD, MANOGING EXTERNAL DEBT IN DEVELOPING COUNTRIES IN IMF, External Debt in Prespective Washington 1983 .

* IMF World Economic Outlook 1984 .

* IMF Bank, World Development Report, 1982-85

* Paulo Neuhaus, Floating Interest Ratesand Developing Countries in IMF, 1981 .